واقع التعليم العالي في ظل إقتصاد المعرفة

أ.د /مكيد علي– جامعة المدية

أ/ يحياوي فاطمة – جامعة المدية

تاريخ الإرسال: 2014/02/15 تاريخ القبول: 2014/03/21 تاريخ النشر: 2014/04/15

ملخص

مما لا شك فيه أن للتعليم العالي دور أساسي في بناء رأس المال البشري وتنميته إذ إنه يمثل الركيزة الأساسية للتقدم والتطور في مختلف المجالات ولأن رأس المال البشري هو غاية التنمية ووسيلتها أصبح من الضروري أن يسعى التعليم العالي والجامعات إلى تزويده بالكفاءات والمهارات المناسبة حتى يقوم بدوره الكامل في إقتصاد المعرفة هذا الإقتصاد الذي تتزايد فيه الثروة نتيجة انتاج واستخدام وتوزيع المعرفة.

فقد اعتمدت مؤسسة التعليم العالي في المجتمع الغربي مبدأ التكوين النوعي الراقي، كونها لم تبق متقوقعة في حرمها بعيدة عن متطلبات مجتمعها، إذ كان لها الفضل في ابتكار أرقى التكنولوجيات وتخريج أعلى الكفاءات في العالم،بتبنى سياسة رشيدة لاكتساب كل ما هو راقٍ تقنياً واستقطاب كل من كان سامٍ فكرياً وتبني كل من كان منتجاً ابتكارياً.

فالتعليم العالي يحظى باهتمام متنام في مختلف دول العالم بوصفه الرصيد الاستراتيجي المنظور للتنمية الشاملة في المجتمع، وينظر لمؤسساته بوصفها الرافد الأساسي للموارد البشرية التي يحتاج إليها البلد للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة .ذلك أن مستقبل مجتمعاتنا يتقرر في أروقة جامعاتنا وقاعاتها الدراسية ومخابرها ومعاملها، لأن مخرجات مؤسسات التعليم العالي توصف أنها مدخلات التنمية.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية وحتمية مواكبة أداء مؤسسات التعليم العالي لإقتصاد المعرفة والتأكيد على ضرورة تحول الجامعة الجزائرية من الدور التقليدي في توفير المعرفة إلى الدور الإستراتيجي في انتاجها، بالإضافة إلى معرفة العوامل الإستراتيجية اللازمة لتحسين نوعية التعليم بالجامعات وضرورة انشاء نسق فعال لإنتاج المعرفة.

Abstract :

There is no doubt that higher education has a fundamental role in building and development of human capital. it represents the basic foundation for progress and development in various fields. because human capital is the aim of development and its instrument, it became necessary that higher education and universities seek to provide it the suitable competencies and skills to play its full role in knowledge economy in which the wealth is growing as a result of production, use and distribution of knowledge.

In Western society, a higher education institution adopted the principle of qualitative upscale training, because it did not remain encrusted in the campus far from the requirements of society. it has been credited with innovating the finest technologies and the graduation of the top competencies in the world, adopting a rational policy for the acquisition of all that is refined technically and attracting all who was intellectually sublime and the adoption of all of the innovative product .

Higher education has a growing attention in different countries around the world as the perspective strategic balance of the total development of society. Its institutions are looked as the primary tributary of the human resources needed by the country to promote the burdens of development in different fields of life. The future of our societies decided in the corridors of our universities and school halls and laboratories, because the outputs of higher education institutions are described as input for development.

This study aims to demonstrate the importance and inevitability of keeping up with the performance of higher education institutions for knowledge economy, and emphasize on the necessity of shift of Algerian University from the traditional role of providing knowledge to the strategic role in its production, in addition to knowing the strategic factors for improving the quality of education in universities and the need to establish an effective coordination for the production of knowledge.

مقدمة:

إن القرن الحادي و العشرين يفرض علينا أن نفهم خصائص اقتصاد المعرفة ، وأن نتمكن من أدوات التعامل معه، إذا أردنا أن نكون من عناصره الفاعلة المؤثرة ، وألا نعيش علي هامشه ، بل وألا نضيع في رحابه فاقدين هويتنا واستقلالنا و السبيل إلي تحقيق ذلك هو الإهتمام بالتعليم العالي.

فالتعليم العالي يعد الركيزة الأساسية لأي بلد من بلدان العالم المتقدمة والنامية فهو مقياس لتقدمها وازدهارها لهذا نجده يحظى بمكانة متميزة في الدول العربية والأجنبية وهناك الكثير من الجهود بهدف تطويره وتحسينه بشكل يواكب التطورات الحاصلة لزيادة كفاءته لتحقيق الأهداف المرجوة منه، وهذا ليس بالأمر الحديث إذ بدأ الاهتمام به قديما في الدول المتقدمة والتي قطعت أشواطا متقدمة كان أخرها تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي مما جعل الدول العربية والنامية تهتم بدراسة واقع التعليم العالي والعمل بتطويره من خلال المؤتمرات والندوات والدراسات.

فلا احد يمكنها اليوم أن ينكر بطبيعة الحال الأدوار المتنوعة والوظائف الايجابية للتعليم العالي في مسيرة ونهضة المجتمعات ،كذلك دورها في إنشاء الدولة الحديثة ومؤسساتها وأجهزتها بما في ذلك نظام التعليم، حيث أسهم التعليم العالي في إتاحة مجالات متنوعة للاستفادة من المنجزات العلمية والتكنولوجية في كثير من مرافق الحياة، وبذلك فان مستقبل وطننا يتقرر في إدارة الجامعات ومخرجاتها والبحوث العلمية وخدمة المجتمعات التي تعد من أهم وظائف الجامعات ومهما لإنجاح جهود التنمية والجودة التي نسعى اليها، ولنا ان بحث في مشكلات تطوير التعليم العالي من اجل مسايرة التقدم المعرفي الحاصل.من هنا تبرز إشكالية الورقة البحثية والمتمثلة في:

هل التعليم العالي في جامعاتنا يواكب التقدم المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة؟ وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا التطرق للعناصر التالية:

أولا: اقتصاد المعرفة ودلالاته بالنسبة للقوى العاملة

ثانيا: إستراتيجية تعليم وتكوين رأس المال البشرى في ظل اقتصاد المعرفة

ثالثا: مؤسسات التعليم العالي وحتمية مواكبة أداءها لإقتصاد المعرفة

رابعا:أسباب ضعف التعليم العالي في الدول العربية

خامسا: واقع التعليم العالي في الجزائر بين توفير المعرفة وإنتاجها

سادسا: استراتيجية إنشاء نسق فعال لتحقيق الدور الإستراتيجي للجامعة في إنتاج المعرفة

أولا: اقتصاد المعرفة ودلالاته بالنسبة للقوى العاملة:

يشهد العالم في الوقت الراهن ، تنامي مضطرد في المعرفة والمعلومات ، أدت إلى إحداث نقلة نوعية في سمات الحياة في العصر الحالي. وقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي إلى بروز دور المعرفة بشكل جلي ، بحيث أصبحت المحرك الفاعل في العملية الإنتاجية ، وفي دفع عجلة التقدم والتطور في جميع المجالات والميادين. وقد أشارpeterdrucker إلى أن المعرفة تمثل المورد الأساسي في ظل الإقتصاد الحالي عندما أشار إلى فكرة أن المنظمات التي تعتمد بشدة على المعرفة تمثل منظمات المستقبل وأن نشاطها هو نشاط المستقبل[1].

1- مفهوم اقتصاد المعرفة:

لقد أطلقت تسميات كثيرة لتدل على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد المعلومات، اقتصاد الإنترنت، الإقتصاد الرقمي، الإقتصاد السبراني، والإقتصاد الإفتراضي ، والإلكتروني، اقتصاد الويب، الإقتصاد الشبكي، اقتصاد اللاملموسات، اقتصاد الخبرة...وغيرها. وكل هذه التسميات إنما تشير إلى اقتصاد المعرفة وفي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة.

ومن بين التعريقات التي أعطيت لاقتصاد المعرفة نجد المجموعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي عرفت اقتصاد المعرفة "انه الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها كمحرك أساسي للتطور وتحصيلا لثروات والعمالة عبر القطاعات الاقتصادية كافة[2] وفي ظل هذا الاقتصاد فإن"الاقتصاديات يعتمد نموه بشكل كبير على المدخلات المعرفية كمصدر للقيمة المضافة للنظام الاقتصادي، وينعكس ذلك في تغير قواعد التنافس على مستوى الأفراد، المنظمات والاقتصاديات[3] ".

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيرى بأن الإقتصاد المعرفي هو "نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الإقتصاد والمجتمع المدني، والسياسة والحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي اقامة التنمية الإنسانية باطراد، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية"[4]

ويعرف بأنه" نمط اقتصادي متطور قائم على الإستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي(خاصة مايتعلق بالتكنولوجيات الجديدة في الإعلام والإتصال)" (5)

ويعرف بأنه "إستخدام التقنية وتوظيفها بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها وأنشطتها من خلال الإفادة من المعلومات والإنترنت وتطبيقات المعلوماتية المختلفة"(6).

ويعرف كذلك بأنه الإقتصاد الذي يشكل فيه انتاج واستغلال المعرفة الدور الحاسم في خلق الثروة. بمعنى آخر أن اقتصاد المعرفة هو الإقتصاد الذي تتزايد فيه الثروة نتيجة إنتاج و استخدام وتوزيع المعرفة. وبالتالي ما يلاحظ في هذا الاقتصاد هو زيادة قوة العمل المعرفية فخصائص القوى العاملة تتغير ومحددات النمو تتغير، وبالتالي فإن محددات المنافسة تتغير، ليصبح التنافس على المعارف والمهارات.

2- خصائص اقتصاد المعرفةبالنسبة إلى القوى العاملة:

مع تسارع خطى الإبداع التقني في أواخر القرن العشرين، أصبح التطور التدريجي لاقتصادات العالم الكبرى في اتجاه أن تكون"مبنية على المعرفة" بقدر أكبر ثورة أصيلة. وفي مقالة نشرت مؤخرا في مجلة ذي إكونومست خمن معلم الإدارة المرموق بيتر دركر أنه بحلول عام 2030 سوف يكون 40٪ من القوى العاملة عاملين يتمتعون بالمعرفة. وقد كان يشير إلى مجموعة الدول التي طورت أو هي آخذة في تطوير اقتصادات مبنية على المعرفة. ويمكن تحديد الصفات الرئيسية للإقتصاد المبني على المعرفة في القرن الحادي والعشرين على النحو الآتي(7)

- نصيب مرتفع ومتصاعد لمنتجات الصناعات الكثيفة المعرفة في الناتج القومي الإجمالي، بمعنى الصناعات التي تكون فيها كمية ونوعية الملكية الفكرية للمؤسسة مهمة جدا بالنسبة إلى النجاح التنافسي. وتشمل هكه الصناعات تقنية المعلومات وقطاعات التقنية الفائقة الأخرى. وتشمل أيضا الخدمات المالية والتجارية والصحية والتعليمية.
- يكون المحتوى المعرفي للسلع والخدمات اليومية مرتفعا ومتصاعدا.
- مستويات مرتفعة من البحث والتطوير على كل المستويات، الحكومة والجامعات وعالم المؤسسات.

- خطو سريع للإبداع التقني تصاحبه ضغوط ملحة على الشركات لكي تبتدع أو تخسر وضعها التنافسي.
- انخفاض أعمار كل من المنتجات والخدمات، بمعنى تقليص الفترة الزمنية بين الوقت الذي تصمم فيه المنتجات والخدمات أو يتم تصورها والوقت الذي تصبح فيه عتيقة ويتم استبدالها.
- المنافسة الشديدة في الأسواق حيث يكون كل من البائعين والمشترين مطلعين جيدا عن طريق الإنترنت ووسائط الإتصالات الأخرى.
- ضرورة كرى للإستجابة السريعة، وقابلية التكيف مع احتياجات المستهلك الدائمة التغير وظروف السوق الأخرى.وتنبع من هنا الحاجة إلى معرفة هذه التغيرات، والتبؤ بها قبل بدء المنافسة.
- قدرة مرتفعة على تحمل المجازفة وسط الأعمال التجارية والأفراد يلازها قدر مرتفع من النشاط في مجال المشاريع التجارية.
- مستويات عالية من التدمير الخلاق تكون فيه التقنيات الراسخة مهددة على الدوام بقادمين جدد من داخل وخارج الصناعات التي تسود فيها هذه التقنيات.
- مستويات عالية من التعليم والمهارات وسط قطاعات عريضة من السكان والقوى العالية.
- يتم العمل عن طريق المزيد والمزيد من الفرق التي تتكون من أفراد يعملون بالتعاون لجمع مواهبهم المختلفة من أجل تحقيق هدف مشترك.
- ضغط متواصل على الأفراد لرفع مهاراتهم ومستوى قواعدهم المعرفية حتى يتسنى لهم البقاء في وظائفهم والحصول على أجور جيدة والتمتع بالحركة المهنية.
- مستويات عالية من دخول الحواسيب والإتصالات والإنترنت وأشكال تقنية المعلومات الأخرى إلى المنازل والمدارس وأماكن العمل.

بحكم تعريفها المجرد تتصف المعرفة بأهمية مركزية بالنسبة إلى الإقتصاد المبني على المعرفة. ويعتد النجاح التنافسي للمؤسسات والأفراد على القدرة على انتاج أفكار جديدة، وتحويل الأفكار القديمة، وخلط وتقنين هذه المعلومات في شكل ملكية فكرية، ودمجها في منتجات وعمليات

جديدة.بإيجاز يعتمد النجاح بشكل متزايد على القدرات الفردية والجماعية على انتاج واستخدام المعرفة.

إن التحول من اقتصاد زراعي أو صناعي إلى اقتصاد مبني على المعرفة ينطوي على مضامين عميقة بالنسبة إلى القوى العاملة. إن مستوى القوى العاملة فيما يتعلق بالمعرفة والمهارات، والمرونه والإستجابة، وقدرة أفرادها على العمل في فرق، كل هذه الأشياء يتم رفعها إلى مستويات جديدة وأعلى في الإقتصاد المبني على المعرفة. وبشكل خاص، سوف يسود العاملون الذين يتمتعون بالمعرفة، أو تقنيو المعرفة كما يصفهم بيتر دركر.

ثانيا: استراتيجية تعليم وتكوين رأس المال البشرى في ظل اقتصاد المعرفة

فى ظل المتطلبات العالمية الجديدة لإقتصاد المعرفة، ينظر إلى التعليم كواحد من أهم أعمدة النهضة والتقدم . وعليه فقد تم إحراز إنجازات ملموسة فى الخدمات التعليمية فى السنوات الأخيرة ، ويتم بذل هذه الجهود على أوجه متعددة ، فالنظام الذاتى المعاصر يشتمل على دور التعليم ، المعلم ، المنهج التعليمى ، طرق التدريس ودمج التكنولوجيا فى العملية التعليمية .

ولقد أدى الالتفات إلى الأهمية البالغة لمفهوم " رأس المال البشرى " وتراكمه فى نهضة المجتمع وتقدمه إلى إعطاء أولوية متقدمة للتنمية البشرية ، كما وكيفاً وعمقاً . وفى ظل التقدم التكنولوجيالذييقلل من قيمة الوظائف التى لا تحتاج لمهارات عالية ، ويخلق فى مقابل ذلك وظائف جديدة ترتكز على المعرفة ، وتعمل على تغيير الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج يتطلب ذلك تنمية رأس المال البشرى من حيث الكم والكيف.

لذا فهناك اتفاق على أن التحديات التى يحملها اقتصاد المعرفة لن يتصدى لها إلا رأس مال بشرى دائم الترقى ، دائم النمو ، سواء على المستوى الفردي أو على صعيد المجتمعات حتى يمكن للجميع المشاركة فى العالم الجديد من موقع الاقتدار ، وفى ظل سياق تنافسي بالغ الحدة .

وهناك اتفاق على أن الارتقاء بالثروة البشرية لن يحققه إلا تعليم تتوافر فيه شروط الجودة الكلية فى كافة مراحله ومستوياته ، وذلك من خلال استحداث المنظومة التى توفر له ذلك فى جميع مراحله ، ابتداء من مرحلة ما قبل المدرسة وحتى التعليم الجامعى والعالى .

ويبقى للتعليم الجامعى والعالى خصوصيته ، اذ يلعب دوراً أساسياً فى حياة الأمم من خلال تلبية احتياجاتها من القوى البشرية التى تصنع حاضرها . وترسى قواعد مستقبل التنمية فيها

، وفيه تتبلور القيادة العلمية والعملية للمجتمع . وهو المسئول عن الحفاظ على التراث الثقافى وتنميته وتطويره ، ولن يتحقق ذلك إلا بالارتقاء بمستوى خريجى هذا التعليم.

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى ان التحدى الأهم فى مجال التعليم يكمن فى مشكلة تردى نوعية التعليم المتاح ، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموى والإنسانى من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة . ومن المنطقى أن تؤدى قلة الموارد المخصصة للتعليم إلى تدهور جودته ، إلا أن هناك عناصر أخرى تؤثر بشكل حيوى فى تحديد نوعية التعليم ، ومن أهمها سياسات التعليم ، ووضع المعلمين والمناهج وأساليب التعليم .

يؤكد على ذلك نتائج البحوث التى توصلت إلى ضرورة إعادة النظر فى عناصر العملية التعليمية . بجملتها سواء المحتوى الدراسى أو طرائق التدريس أو الوسائل أو التقنيات التعليمية أو التقويم أو أدوار المعلم الجامعى أو الإمكانات المتاحة(8).

ثالثا: مؤسسات التعليم العالي وحتمية مواكبة أداءها لإقتصاد المعرفة

لقد نمت مؤسسات التعليم العالي في دول العالم المتقدمة منها والنامية بشكل لا يستهان به، ورغم ما خططت له من سياسات لتحسين التعليم العالي وجودته إلاَّ أنَّ قضية الجودة النوعية لم تحقق بعد في العديد من الدول خاصة العربية، وهذا ما يجسده اكتظاظ بعض هذه المؤسسات بالطلبة وقدم المناهج التعليمية وغياب التعليم التعاوني وحل المشكلات بطريقة إبداعية وإنتاج طلبة ذوي معرفة ومهارة محدودة.

لذا وجب إعادة النظر في التعليم العالي بداية من إزالة المركزية والاستقلالية والمشاركة الفعالة للأطراف المحلية المعنية بالعملية التعليمية، والالتزام بالتخطيط طويل الأمد الذي يعتمد على التحليلات الدقيقة والتنبؤية والانطلاق من فهم المجتمع القائم على المعرفة، مع توافر تقنيات متطورة تقدم للطلبة تدريباً مميزاً وفائقاً بهدف تطويرهم مهنياً، وهكذا تصبح العملية التعليمية أكثر فعالية وجدوى في تكلفتها، وقد استجابت بعض مؤسسات التعليم العالي للتحدي المتمثل في تخريج طلبة متميزين يمكنهم أن يكونوا محل منافسة في سوق العمل، وذلك من خلال:

- إعادة توجيه المنهج والبيئة التعليمية بما يتناسب مع قدرات الطالب واحتياجاته؛
- استثمارات متلاحقة في مجال تقنيات الأقراص المدمجة التفاعلية وشبكات الحاسوب؛
- دراسات حالة وإدارة مشروعات التطوير والتدريب لتنمية الموارد البشرية؛

- التدريب والتعليم المستمر بما يتيح إعطاء الكفاءة المهنية بعداً جديداً.

ويمكن الحكم على أنَّ أداء مؤسسات التعليم العالي مواكب لعصر المعرفة تحت مجموعة من المساغات تتمثل في:

- ✓ **جودة التعليم العالي**: وهذه الجودة لا يجب أن تتوقف على مسألة التوافر فقط، بل على الجدارة العلمية والاستحقاق والمرونة وإتاحة الفرص للطلبة للتحرك الأفقي والرأسي من أجل تعزيز قدراتهم؛
- ✓ **التمويل المستديم**: حيث هناك عدم توافق بين الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي وبين تزايد التحاق الطلبة لمؤسسات التعليم العالي، لذا يجب دراسة إصلاحات تمويل التعليم العالي، وهذا يقع على عاتق الدولة بوجه الخصوص، كون معظم هذه المؤسسات تديرها الحكومات ويمولها القطاع العام، رغم ذلك فإنَّ الدولة في ظل عصر المعرفة واستخدام التقنية الفائقة، لا تقدر على هذا التمويل كله، وهذا يوجب على هذه المؤسسات أن تبحث على مصادر تمويلية أخرى؛
- ✓ **التكامل ونشر المعرفة**: لقد نجحت بعض مؤسسات التعليم العالي (الأمريكية مثلاً) في جمعها بين التعليم العالي والدراسات والبحوث فصارت مراكز للتميز البحثي، وهذا ما عزز أبحاث الدراسات العليا وتمويلها وتقديم أطروحات دكتوراه وما تأتى منها من قوة خلق المعرفة الجديدة ونقلها إلى الطلبة والمجتمع من خلال التعليم الموسع مدى الحياة، وتعاقد مراكز البحوث والتطوير مع وسائل الإنتاج[(9)].

رابعا:أسباب ضعف التعليم العالي في الدول العربية

يرجع الكثير من الخبراء ضعف التعليم العالي في الدول العربية إلى ضعف الطرائق والمناهج التعليمية المتبعة من هذه الدول، وهذا يعود على عدة أسباب منها:

– قدم المناهج التعليمية المستعملة في الجامعات والتي تتوافق وبيئة التعليم العالي القديمة لا الحالية خاصة في ظل المتغيرات الدولية التي فرضت بيئة تعليمية سماتها المعرفة والتي مصدرها المورد البشري.

–التخطيط والتنظيم غير السليم للبرامج والمناهج المتبعة في التعليم العالي وإدارة عملية إعداد البرامج لأشخاص تنقصهم المعرفة أو مواكبتهم للتطور المعرفي في التخصص.

-النقل الحرفي للمقررات وبرامج المواد من مقررات بعض الدول المتطورة أحيانا والتي لا تتوافق مع البيئة التعليمية العربية الحالية لأنها تحتاج إلى متطلبات خاصة.

-التأثير السلبي لمناهج ما قبل التعليم العالي على منهاج التعليم العالي إذ إن ضعف أو قصر المناهج في التعليم الثانوي والتي أثر بشكل مباشر على الطرائق التعليمية في التعليم الجامعي.

-ارتفاع عدد الطلبة وسياسات القبول للوزارة على الكم لا الجودة والمشكلة تنطلق أساس من إعداد الناجحين من المرحلة الثانوية مما يزيد عدد الملتحقين بالجامعات ومع ضعف المناهج المتبعة وضعف الطالب على السواء أدى بالإدارات على مستوى الوزارة والجامعات نزولا للقسم العلمي بالتركيز بكم الخرجين على حساب جودتهم ومع مرور الوقت أثر هذا على المناهج و المقررات الدراسية مما جعل فيها نوع من التساهل و التقصير من طرف الأساتذة و الإدارة من أجل زيادة عدد الناجحين مثل أكثر من دور امتحاني ودرجة القرار الممنوح والتحميل والاستثناءات الأخرى.

-ضعف مستوى بعض الأساتذة مما يولد عدم القدرة على تطبيق المناهج والمقررات الدراسية ويعد من الأسباب الرئيسية في فشل أو ضعف المناهج المطبقة .

- ضعف مستوى الطالب المقبول في الجامعة إذ يقر كل الأساتذة في الوقت الراهن بضعف مستوى الطالب الجامعي وهذا بالطبع يؤثر بشكل مباشر على المناهج والطرائق التعليمية المتبعة، فالأستاذ والإدارة من خلال ملاحظتهما ضعف مستوى الطلبة يحاولان مع مرور الوقت تكييف المناهج التعليمية مع مستوى الطالب ومع الزمن تدهورت هذه المناهج وأصبحت العلاقة طردية بين مستوى الطالب والمناهج ، هذا من أجل رفع مستوى النجاح.

-غياب هيئة مختصة في التخطيط الاستراتيجي للمناهج التعليمية على مستوى عالي في الوزارة .

-عدم توافق ومواكبة البرامج والمناهج المتعبة للتطورات التقنية الحالية تؤدي إلى أن البرامج والمناهج المتبعة في التعليم العالي لا تتوافق والتقنيات المعلوماتية الحديثة. وعدم التوافق ومسايرة التطورات الحاصلة على الساحة المعلوماتية يؤدي إلى إضعاف مصداقية المناهج التعليمية المتبعة.

- انفصال المناهج التعليمية عن الواقع المؤسساتي لبعض التخصصات إذ تعمل الدول الغربية على تعزيز المناهج التعليمية من خلال ربطها بالواقع المؤسساتي ، على خلاف الدول العربية ومنها العراق فهناك شرخ كبير بن المناهج التعليمية والطرق الأكاديمية التعليمية في الجامعات والواقع

المؤسساتي وهذا بالطبع يودي إلى إضعاف مصداقية المناهج والطرق التعليمية المتبعة لان الجامعات هي التي تعد وتؤهل المورد البشري الذي يعمل مباشرةً في مختلف المؤسسات على مستوى البلد.

– صعوبة مجاراة مناهج التعليم الجامعي للتطورات الحديثة في مجالات العلوم والتكنولوجيا المختلفة وتدني مستوى استجابتها لمتطلبات هامة مثل الارتباط باحتياجات سوق العمل ومراعاة التوازن بين النظري والعملي والذي يلاحظ من خلال الساعات المخصصة للتدريب العملي.

–اعتماد المنهج الدراسي بشكل رئيسي على الملازم والملخصات وقلة الاعتماد على الكتب المنهجية المؤلفة من قبل أعضاء هيئة التدريس.

– تسود طريقة المحاضرة أنشطة التعليم والتعلم في الجامعة تليها طريقة المناقشة وتكليف الطلبة بكتابة التقارير والبحوث ، أما استخدام الأساليب المحفزة للتفكير المبدع كطرق حل المشكلات والنقاش الاستقصائي والطرق المعززة للعمل التعاوني مثل عمل المجموعات والمشروعات فنادرة الاستخدام .

– شحه فرص التطبيق العملي والتدريب الميداني التي تتوفر إلى حد ما في أجهزة ومرافق الدولة فقط.

–بطء تفاعل القطاع الخاص في تحديد احتياجاته من الخريجين وفي تقديم الخدمات التدريبية أثناء الدراسة .

خامسا: واقع التعليم العالي في الجزائر بين توفير المعرفة وإنتاجها.

لقدكان هناك 500 طالب في جامعة الجزائر في سنة 1962 ، وفي سنة 1971 كان أول إصلاح للتعليم العالي وكانت النتيجة تخريج عشرات الآلاف من الجامعيين الذين انتشروا في ربوع الجزائر في جميع الميادين. وتتابعت مسيرة التطور في التعليم العالي. وفي سنة 2007 صار هناك حوالي 60 مؤسسة جامعية فيها 700 ألف طالب، ومع سنة2008 بلغ عدد المؤسسات الجامعية 62 مؤسسة جامعية (جامعات، ومراكز جامعية، ومدارس وطنية عليا) وبلغ عدد الطلبة رقما يضاهي المليون ونصف المليون طالب، مع وجود أكثر من 30 ألف أستاذ جامعي لتأطير الطلبة وأكثر من مليون مقعد بيداغوجي وأكثر من 250 إقامة جامعية .

إن أهدف التعليم العالي حسب ميثاق التعليم العالي، تتلخص في التعليم والتكوين، والقضاء على الجهل والأمية، والاستجابة لاحتياجات الجزائر التنموية، والاستجابة للأعداد المتزايدة من الجزائريين والجزائريات المقبلين على الجامعة بيد أن هذه الأهداف تضعنا أمام تساؤل عن دور الجامعة التقليدي ودورها الجديد؟ فدورها التقليدي هو توفير المعرفة، لكن مع تزايد عدد الطلاب، ومع تطور المجتمع الجزائري من 1962 إلى يومنا هذا والتحولات الكبرى التي حصلت ولا تزال تحصل في مختلف الأصعدة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وتنمويا وتكنولوجيا تستدعي تحولا في الجامعة وفي دورها، والانتقال من الدور التقليدي المتمثل في توفير المعرفة إلى الدور الاستراتيجي الجديد في إنتاجها.

أ/ الدور التقليدي للجامعة: توفير المعرفة.

نلاحظ أن أهداف التعليم العالي في الجزائر هي نفسها الأهداف التقليدية للجامعة وهي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. غير أن هذه الأهداف فارغة من محتواها المعرفي؛ أي لم يتجه التدريس أو البحث العلمي أو خدمة المجتمع إلى الجانب الابداعي والإنتاجي في مجال المعرفة. بل اكتفى –بشكل عام– بمجرد توفير الحد الأدنى من المعرفة التي تؤهل المتخرج ليحصل على شهادة ووظيفة، وبقيت الجامعة تابعة لما تنتجه جامعة المراكز الحضارية. وهذا يجعل الجامعة وسيطا بين مراكز إنتاج المعرفة وبين المجتمع. أي مجرد إتقان الاستفادة من المعرفة، وحسن استعمالها وتوظيفها.وهذا بدوره أدى إلى تخلف جامعاتنا عن غيرها من جامعات العالم التي اتخذت أدوارا جديدة مع التحولات الكبرى في الحضارة الإنسانية. وهذا لا يجعلنا نستهين بما تحقق لحد الآن من إنجازات، فطوال العقود الماضية من عمر الاستقلال الوطني حققت الجامعة الجزائرية إنجازات لا يستهان بها، وخاصة فيما يتعلق بإعداد الكوادر والإطارات التي تتوزع في مختلف المؤسسات في بلادنا. ولكن دور الجامعة الجزائرية لا يزال متدنياً من حيث النوعية والكيفية، والتعليم فيها أقل مستوى مما أنجزه التعليم العالي مثلاً في كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا وبقية بلدان شرق آسيا التي بدأ نموها بعدنا، ولكن الفارق بينها أي بلدان شرق أسيا وبيننا كبير جداً، هذا على مستوى البلاد النامية.

أما إذا أردنا مقارنة واقع التعليم العالي في الجامعة الجزائرية بأوروبا الغربية أو البلدان الصناعية عموماً فليس هناك وجه للمقارنة خاصة من النواحي الكمية والنوعية، وإنجازات البحث العلمي

والاختراع والاكتشاف؛ أي إنتاج المعرفة عموماً. وهذا ما يوضحه قياس مؤشر إنتاج المعرفة الصادر ضمن تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي سنة 2003

ب/الدور الاستراتيجي الجديد للجامعة: إنتاج المعرفة.

إن إنتاج المعرفة هو المرحلة الأرقى من اكتساب المعرفة، حيث ينطوي إنتاج المعرفة على امتلاك الجامعة القدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة الإنسانية الذي يغترف منه البشر. ولهذا نتساءل: ما هو حال إنتاج المعرفة في جامعاتنا في المجالات العلمية والتقانية، والأدبية والإنسانية والاجتماعية والفنية؟ وما هي العوامل الفاعلة في تكوين الوضع الراهن؟ وفي تلمس إجابات عن هذه الأسئلة تكمن مفاتيح العمل على تحول جامعاتنا إلى جامعات منتجة للمعرفة.

وقد نتساءل عن كيفية قياس إنتاج المعرفة في الجامعات عموما وفي جامعاتنا بوجه خاص؟ فهناك صعوبة في الحصول على معلومات حديثة ودقيقة ومتكاملة حول مُخرجات أنشطة البحث العلمي في جامعاتنا وفي العالم العربي عموما. غير أنه يمكن بشكل عام قياس مُخرجات البحث العلمي من خلال المنشورات العلمية، وبراءات الاختراع، والابتكارات. وذكر تقرير التنمية العربي وبعض الدراسات إلى أن النتائج الإحصائية لبعض مؤشرات الإنتاج المعرفي لعدد من بلدان العالم فيما يتعلق ببعض بلدان العالم أو فيما يتعلق بعدد العلماء العاملين في مجال البحث العلمي و عدد براءات الاختراع فضلاً عن عدد الكتب المنشورة ، إلى أن هناك فارق كبير بين الإنتاج المعرفي في دول العالم مقارنة بالجزائر خصوصا وبالعالم العربي عموماً. وأن هناك فقراً شديداً في إنتاج الكتب في البلدان العربية مقارنة بعدد السكان.

كما أن إنتاج الكتب في البلدان العربية لم يتجاوز 1.1% من الإنتاج العالمي .رغم أن العرب يشكلون نحو 5% من سكان العلم . كما أن إنتاج الكتب الأدبية والفنية يعد أضعف من المستوى العام . فعدد الكتب الأدبية والفنية الصادرة في البلدان العربية لم يتجاوز 1945 كتاباً في عام 1996 مما يمثل 0.8% فقط من الإنتاج العالمي، وهو أقل مما أنتجته دولة مثل تركيا والتي يتعدى سكانها ربع سكان البلدان العربية. وأيضا، يتسم إنتاج الكتب في البلدان العربية بشح في مجالات كثيرة خاصة الأدب والفن والعلوم الاجتماعية . وتجدر الإشارة إلى أن براءات الاختراع المسجلة للدول العربية تشمل نسبة كبيرة من براءات اختراع مسجلة من قبل جهات أجنبية. ولا شك أن المنشورات العلمية وبراءات الاختراع مؤشرات مفيدة عن نشاط البحث العلمي إلا

أنها لا تعُبر بحد ذاتها عن النشاط ألابتكاري. ولعل الأسواق تكاد تخلو من الابتكارات العربية، مما يشير إلى أن البحث العلمي في البلدان العربية لم يرق بعد إلى مرحلة الابتكار التي تمكن من دخول مشارف اقتصاد المعرفة واطراد التنمية الإنسانية مما يشير إلى ضعف إنتاج المعرفة ومن ثم يعد إنشاء نسق فعال لإنتاج المعرفة مسألة جوهرية لأمننا الاستراتيجي.

سادسا: إستراتيجية إنشاء نسق فعال لتحقيق الدور الإستراتيجي للجامعة في إنتاج المعرفة.

إن النسق الفعال لإنتاج المعرفة يحتاج إلى؛ أولاً: إدراك التحول في طبيعة المعرفة ومكانتها ودورها في المجتمعات المعاصرة (مجتمعات المعرفة). وثانياً: إصلاح مراكز صناعة وإنتاج المعرفة (الجامعات ومراكز البحوث) بشكل خاص. بما يضمن لها أن تكون مواكبة لعصر الانفجار المعرفي وتساهم في إنتاج المعرفة. وثالثاً: عدم فك الارتباط بين إصلاح الجامعة وجوانب الإصلاح الأخرى في مجتمعنا(الإصلاح الثقافي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وغيرها)؛ أي الإصلاح الحضاري الشامل.وفي هذا المقام نركز أكثر على إصلاح مراكز إنتاج وصناعة المعرفة لما لها من أولوية في تصحيح وتطوير الرؤية والمسار المستقبلي لجامعاتنا.

1- إصلاح مراكز إنتاج المعرفة "الجامعات":

وهذا يتم وفق خطوات وبمساهمة أطراف نذكرهم فيما يلي:

أ/ تغيير الرؤية:

وذلك من خلال ضرورة اعتبار إنتاج المعرفة مجالاً أو ميداناً حيوياً مهماً لتطوير وإصلاح التعليم عموما والتعليم العالي بوجه خاص. وهذا بدوره يستدعي اعتبار البحث العلمي يشكل مجالاً أو ميداناً مهماً في جهود تطوير التعليم، فهو يغذي حركة التعليم أولاً بالمعلومات والحقائق، و يهيئ ثانياً الظروف والمعطيات للبدء في حركة إنتاج المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، و مراكز البحث العلمي. وما لم يتوجه التعليم العالي إلى وظيفة إنتاج المعرفة ، فسيظل تعليماً قاصراً لا قيمة له في دفع حركة التنمية الوطنية إلى أفق عالمي. والمقصود بإنتاج المعرفة ليس المعرفة التقنية ذات الصلة بالطبيعة والعلوم الطبيعية فقط، ولكن إنتاج المعرفة في العلوم الإنسانية أيضاً أمر ضروري ومهم لأي نهضة أو تقدم. ذلك أن النظرة التجزيئية للمعرفة والتعليم تسببت في انفصام في شخصية وعقل الإنسان بتقديم المعرفة والنظر إليها باعتبارها معرفة مادية أو تقنية فقط . والنظر إلى المعرفة الإنسانية والاجتماعية على أنها غير مهمة أو غير منتجة.

ب/ تحديد أطراف عملية إصلاح الجامعة:

وتتمثل أطراف عملية إصلاح الجامعة في:

- الإدارة: الإستراتيجية، والتخطيط، والتوجيه، والتمويل، والمراقبة، والاستثمار.
- الأستاذ (الهيئة العلمية) التنشئة العلمية والتربوية، البحث والتنظير، الاختراع والإبداع.
- الطالب: التلقي، التدريب، التخصص.

1- الإدارة:

وتشمل الإدارة السياسية، والوزارة، وإدارة الجامعة، ومراكز اتخاذ القرار الاستراتيجي والمرحلي والوطني والمحلي. ويقوم دور الإدارة في إنتاج المعرفة على: وضع الإستراتيجية، التخطيط، التوجيه، التمويل، المراقبة، الاستثمار وفي هذا السياق فقد حدد تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2003 منظومة التعليم العالي العربية ورأى أنها تتصف بما يلي:

- عدم وضوح الرؤيا وغياب سياسات عربية واضحة تحكم العملية التعليمية.
- عدم استقلال الجامعات ووقوعها تحت السيطرة المباشرة للنظم الحاكمة المتقلبة المزاج.
- التكدس المخيف لأعداد الملتحقين بالجامعات.
- انخفاض الإنفاق والتوسع الكمي على حساب النوعية والجودة.
- قلة الإنفاق على التعليم العالي .
- التوسع الكمي في نشر التعليم العالي جاء على حساب نوعية التعليم وجودته.
- المكتبات في جامعات كثيرة دون المستوى المطلوب.
- المعامل والمختبرات أصبحت قديمة ولا تتسع الأعداد المتزايدة من الطلبة.
- أعضاء هيئة التدريس في عدد كبير من الجامعات العربية يعانون من انخفاض حاد في المرتبات لا يسمح لهم بالتفرغ للتعليم, ناهيك عن البحث.

*/بالنسبة للإستراتيجية:

- تتطلب الإستراتيجية الفعالة لإنتاج المعرفة تغييرا في المواقف والقيم والحوافز المجتمعية لتتضمن التزاما شاملاً على جميع مستويات المجتمع. باحترام العلم والمعرفة وتشجيع الإبداع والابتكار واستخدام الاكتشافات الجديدة لزيادة الإنتاجية والدخل وتحسين رفاه الإنسان.

– و يمكن دعم التغيير في المواقف بسياسات توفر الحوافز لتعزيز الوضع الاجتماعي وفرص الربح للعاملين في ميادين العلم والمعرفة والابتكار.

– والسياسات العامة لها دور رئيسي في تشجيع نشاطات البحث والتطوير المرتبطة بالعملية الإنتاجية للمعرفة.

– عدم الاكتفاء بالبناء على قاعدة المعرفة الوطنية لتوليد معرفة جديدة من خلال البحث والتطوير، ولكنه يتطلب أيضاً جني المعرفة المتواجدة في أماكن أخرى وتكييفها. وذلك عن طريق الانفتاح بمعناه الواسع بما في ذلك مثلاً تشجيع الانسياب الحر للمعلومات والأفكار، وتأسيس روابط بناءة مع الأسواق العالمية واجتذاب الاستثمار الأجنبي.

– نظراً لضعف التطوير التقني الحالي في الجزائر وغيرها من البلدان العربية. فإن هذا الضعف يدعو إلى تبنى إستراتيجية على المدى القصير تركز على استيراد وتكييف التقانة واستيعابها من خلال الممارسة، ريثما تتوافر البيئة الضرورية للتطوير التقاني المحلي النشط.

– يمكن تعزيز إنتاج المعرفة بإقامة علاقات مع مراكز الأبحاث الدولية المتقدمة ومؤسسات البحث والتطوير الأخرى. شريطة أن تساعد هذه الروابط على تحسين التطوير العلمي والتقني عندنا لا أن تعمق التبعية للمصادر الأجنبية .

*/بالنسبة للتمويل:

يحتاج حفز البحث العلمي إلى رغبة سياسية جادة في توطين العلم وتأسيس البنية التحتية اللازمة له وهو أمر يحتاج إلى مخصصات مالية تفوق ما ينفق في البلدان العربية على البحث الذي لا يتجاوز 0.2% من الناتج القومي .

2–الأستاذ "الهيئة العلمية:

توجد مجوعة من العوائق التي تواجه الهيئة العلمية نوجزها فيما يلي:

– من شروط ازدهار البحث العلمي في أي مجتمع توافر بيئة صحية تشجع العلماء والمبدعين وتوفر لهم الظروف المواتية لممارسة عملهم.

– ومن غير المتوقع أن تتوافر تلك البيئة المشجعة للإبداع خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية في ظل نظم سياسية غير ديمقراطية لا تعبر عن مصالح مواطنيها فيفقد الناس الثقة في قدراتهم على الفعل والمبادرة الحرة.

– وإذا رجعنا إلى القوانين المنظمة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات، نجد أن

معظمها يتضمن لوائح ونُظُماً تحد من استقلال تلك المؤسسات وتضعها في علاقة تبعية مباشرة للنظم السياسية الحاكمة.

– ويترتب على ذلك تقليص الحريات الأكاديمية، وتشجيع الأساتذة على الابتعاد عن الإبداع أو التجديد الذي قد يؤدي إلى إثارة قضايا خلافية أو قد يثير مشكلات سياسية وتكون النتيجة أن تقتل روح الإبداع في الباحثين.

– ويبقى التميز موجوداً وهناك مجموعة من الباحثين الممتازين في جامعاتنا إلا أن تميزهم هذا يكون نتيجة مجهودات فردية وظروف شخصية وليس بسبب وجود دعم مؤسسي، وهو ومن ثم لا يؤسس تياراً أو اتجاها.

– ويؤثر مناخ الحرية كذلك في مدى وصول المنشورات العلمية والأدبية والفنية إلى الأساتذة، وصعوبة الاتصال بقواعد المعلومات الموجود في مراكز البحث وبنوك المعلومات . ويواجه الناشرون صعوبة بالغة في توزيع الكتب والدوريات الصادرة من بلد عربي ما في بقية الدول العربية لأسباب عديدة.

وفيما يلي تجدر بنا الإشارة إلى ما يجب تحقيقه من أجل الأستاذ (الباحث) :

– تشجيع روح المبادرة والمنافسة يعزز ويدعم البحث والتطوير داخل المجتمع، كما أنه لابد من التفهم بأن أنشطة البحث والتطوير الجادة هي بطبيعتها طويلة المدى وتدعم القدرات الحقيقية للتنمية في المجتمع.

– إن ثقافة البحث والتطوير تنشأ وتتطور في وجود بنية اجتماعية تثمن وتقدر مبدأ التجربة والخطأ، وتدرك بعمق قيمة النجاح والعائد الذي يترتب عليه .ولهذا نحتاج إلى تدريب الأستاذ على التعود على البحث، وعلى اعتباره أمرا ضروريا له باعتباره أستاذا.

– توفير الحوافز طويلة الأجل للباحثين، بما في ذلك من تهيئة تقدم وظيفي مضمون للباحثين، بالإضافة إلى عائد مجزٍ للاكتشافات العلمية المتميزة، والدراسات الجادة، وتوفير راتب مريح يصرف الباحث (الأستاذ) عن اللجوء إلى طرق أخرى لتحصيل معاشه مما يصرفه عن أداء دوره الأكاديمي والعلمي.

– يقع على الدولة مسؤوليات دعم الأنشطة التجارية التي تهدف إلى تعزيز عمليات البحث والتطوير، وذلك من خلال تشريعات ضريبية تفضيلية، وإعطاء حوافز كبيرة للأنشطة الرائدة،

والتطبيق الجاد لقوانين الملكية الفكرية لحماية العوائد الاقتصادية للإنجازات المميزة لتطبيقات نتائج البحث والتطوير، ودعم وتشجيع الاستثمار عالي المخاطر عن طريق توفير تمويل وتسهيلات ائتمانية للمشروعات التي تتناول المراحل المبكرة للمنتجات والخدمات المستحدثة

.

3- الطالب :

يمثل الطالب طرفا مهما في عملية إصلاح الجامعة والانتقال بها من دورها التقليدي إلى دورها الاستراتيجي الجديد، وهو في ذلك يقوم بدورين؛ أحدهما يكون فيه محلا للعناية من قبل الإدارة والهيئة العلمية، وثانيهما يكون مؤثرا ومؤديا لدور المساهم في عملية التحول. فمن واجب الجامعة اتجاه الطالب أن تدرجه في مشروع إنتاج المعرفة وذلك من خلال:

-انتقاء الطالب واختياره.

- توجيهه إلى التخصص المناسب لقدراته التحصيلية.

-تمكينه من أن يتمتع بحرية أكبر في اختيار مجال تكوين وبمرونة أكثر في الانتقال وتغيير المسارات التكوينية.

-توفير مناهج التعليم المتجددة والمواكبة لتطورات العملية التعليمية لعصرنا .

-تدريبه على الاحتراف في البحث العلمي عموما، وفي ميدان تخصصه بشكل أساس.

-تعليمه المشاركة الاجتماعية من خلال تخصصه العلمي.

-إتاحة التجهيزات والأدوات اللازمة لتشجيع وتعزيز القدرات والهوايات في إطار، وخارج إطار، النظام التعليمي مطلب حيوي لإحياء وتعزيز ثقافة وروح البحث والتطوير.

-تفعيل روح الإبداع والابتكار في مجال البحث والتطوير وتقوية العزيمة والمثابرة والإصرار على النجاح.

أما من جهة الطالب فعليه أن يقتنع أيضا بأنه شريك رئيسي في المنظومة التي تؤمّن تكوينه وتحدد مستقبله.

وأن يتحمل مسؤولية أكبر في اختيار مستقبله المهني عبر ثقافة بعث المشاريع.

الخاتمة:

إنَّ منظومة اكتساب المعرفة تتمثل في عمليات التعليم بكل أطواره، إلاَّ أنَّ طور التعليم العالي يعد الركيزة الأساسية في تنمية المعرفة لرأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة، وتعتبر مؤسسات هذا الطور مركز الإشعاع العلمي والفكري، عصب الأمة الحيوي، أبهرتنا إنجازاتها لدى الدول الغربية كونها لا تضطلع بمهمة التكوين الأكاديمي فقط، بل أصبحت مصدر تموين هام على مستويات مختلفة الاقتصادية منها والتقنية والبشرية، حيث يتم اللجوء إليها لحل أصعب المشكلات التي تعترض طريقالحكومات ومختلف المؤسسات.

إنَّ مهمة التعليم العالي الأساسية في اقتصاد المعرفة تنحصر في تأهيل القوى البشرية العليا، لكي تمارس هذه الأخيرة البحث العلمي وتنتج المعرفة وتطبيقاتها العملية المباشرة، وتنظم وتدير المجتمع والدولة سياسياً واقتصادياً، ولكي يتم ذلك بإيجابية وفاعلية، نقترح التوصيات التالية:

- ✓ تطوير نظام التعليم العالي لكي يتوافق مع متطلبات الإقتصاد المبني على المعرفة باعتباره المكون الأساسي للبنية التحتية المصممة لمواجهة احتياجات الإقتصاد المبني على المعرفة.
- ✓ تبني برامج نشر المعرفة والعلوم بما في ذلك دعم التعاون بين الحكومة والجامعة ومؤسسات الأعمال ونشر التقنيات الجديدة بين أكبر عدد من القطاعات والشركات وتسهيل عمليات تنمية البنى المعلوماتية.
- ✓ دعم موارد التمويل لمؤسسات التعليم العالي ونشر تكنولوجيا المعلومات بها لكي تتمكن من تقديم الخدمات المأمولة منها في ظل الإقتصاد الجديد.
- ✓ العمل على حل المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي ومنحها مساحة أكبر من الحرية في اتخاذ القرار بعيدا عن الضغوط السياسية والبيروقراطية على نظم التعليم.
- ✓ العمل على الإرتقاء بنوعية الأساتذة في شتى مراحل التعليم، وذلك بتزويدهم بالدورات التدريبية المناسبة ذات المحتوى المرتفع ودعم برامج التعلم مدى الحياة لديهم لكي يتمكنوا من تقديم مستويات الخدمة التعليمية المطلوبة منهم في ظل الإقتصاد القائم على المعرفة.
- ✓ تطوير مناهج البحث العلمي و تجديدها، من خلال إعادة النظر في المحتوى العلمي و تبني إستراتيجية المقاربة بالكفاءات في عملية التدريس، و كذا تحسين أداء الأساتذة من خلال الدورات التدريبية المستمرة.

✓ اعتماد منهاج تعليمي يركز على تطوير المهارات الخاصة لدى الطلبة كمهارة الإبداع و الابتكار، و مهارة التواصل و العمل الجماعي، إضافة إلى تنمية المهارات القيادية لديهم و كذا تطوير المهارات اللغوية و الحاسوبية.

✓ إعداد مختصين تربويين في الجامعات، مهمتهم مساعدة الطلبة عند عملية التوجيه الأكاديمي قبل اختيارهم للتخصصات وإطلاعهم على طبيعة دراستهم وعملهمالمستقبلي بعد التخرج ،و مختصين آخرين يساعدونهم في توجيههم نحو كيفية إيجاد فرص عمل و ما هي متطلبات المجتمع و فرص العمل المنتجة التي تسد النقص في حاجات أفراه، كما يمكن أن يتم هذا التوجيه من خلال ندوات علمية و مهنية أو ورشات عمل.

✓ من الضروري ربط السياسة التعليمية للبلد باحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية من خلال إتباع سياسة تخطيط للتعليم متوافقة مع هذه الاحتياجات.

✓ تبني إطار فكري منظم هدفه تحقيق جودة تعليمية شاملة و نشر هذه الفلسفة في: المجتمع و البيئة الخارجية، منظمات المعلمين، الإدارات التعليمية المركزية و المحلية، المدرسة أو الجامعة.

الهوامش:

1-John STOREY, Human Resource Policies for Knowledge Work , EBK (Evolution of Business Knowledge) Working Paper, the Open University Walton Hall, UK, 2005.

2- عبد الرحمان الهاشمي،فائز محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، ا لطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع،2007.

3-The Knowledge Based Economy: A Review of the Literature "NSW Board of Vocational Education and Training, Oct 2000.

4- سعد علي العنزي، أحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2009.

5- سالمي جمال، أثر التنمية البشرية المستدامة في تحسين فرص إندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 10/09 مارس2004.

6- فهد بن ناصر العبود، الإقتصاد المعرفي، مقالة على الإنترنت، مطلع عليها على الصفحة التالية:http://www.alriyadh.com/2008/01/12/article308485.html، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2013/01/17.

7- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة، ص165-166.

8- مهدي محمد القصاص، التعليم العالي والبحث العلمي الأزمة وسبل تجاوزها، الملتقى الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية، جامعة الجزائر، 27/26 نوفمبر 2007.

9- مداح لخضر، تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة المركز الجامعي بالمدية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2008/2007.

10 -http://www.onea.dz/?p=368